

الإفصاح عن الأرباح المحتجزة وأثر سياسة توزيع الأرباح في قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية

د. اسعد غني جهاد

جامعة المثنى / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

تاريخ استلام البحث: 2014/4/13 تاريخ قبول النشر: 2014/4/20

المستخلص

الإفصاح يعني شمول القوائم المالية على جميع المعلومات الضرورية التي تساعد على إعطاء صورة واضحة عن الشركة ، فضلا عن القوائم المالية الأساسية يشمل الإفصاح معلومات كمية وأخرى وصفية ، وتشكل الأرباح المحتجزة جزء مهم حقوق الملكية في الشركات والتي تتأثر بسياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة التي تتحدد في ذلك الجزء من الأرباح الذي يوزع على المساهمين وذلك الجزء الذي يتم احتجازه ، حيث ان الأرباح المحتجزة تعتبر مصدرا رئيسيا للتمويل الداخلي للاستثمار والتوسيع في الشركات وعلى الرغم من ان التوسع مرغوب فيه فان توزيع الأرباح مرغوب فيه أيضا وهذا يعني وجود هدفين متناقضين (توزيع واحتجاز الأرباح المتحققة) .

ان ارتفاع معدل توزيع الارباح معناه انخفاض في الجزء المحتجز منها مؤديا الى معدل نمو اقل او ابطأ في الارباح المستقبلية ، والعكس صحيح من خلال تأثير ذلك على حجم التوسع والاستثمار وعليه يتطلب الأمر دراسة لحجم الأرباح الموزعة والمحتجزة واثار سياسة هذا التوزيع على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية مع إمكانية الإفصاح الكافي والملائم بذلك .

ومن أهم ما توصل إليه الباحث ان عرض قائمة الأرباح المحتجزة بصورة منفصلة دون إدماجها مع قائمة الدخل يحقق الإفصاح المناسب لمستخدمي القوائم المالية حيث ان إدماج القائمتين معاً يظهر رقم صافي الدخل في منتصف القائمة وليس نتيجة نهائية لها كما اعتاد القارئ في قائمة الدخل بالإضافة إلى إمكانية إظهار الأرباح المحتجزة كبند ضمن بنود حقوق الملكية في الحسابات الختامية إضافة إلى الاحتياطات .

وعلى إدارات الشركات المساهمة الاهتمام بعامل الحاجة الى التوسع والاستثمار وبشكل كبير عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح واستبقاء الجزء الأنسب من الأرباح عند الحاجة الى التوسع والاستثمار أو وجود فرص استثمارية مجدية وذلك لتوفير مصدر تمويل داخلي من ناحية وتقادي اللجوء الى الإصدار الجديد للأسهم من ناحية أخرى وما يترتب على ذلك من تحمل الشركات تكاليف التعاملات المالية أو حتى تقادي الحصول على التمويل عن طريق الاقتراض .

Disclosure of retained earnings and the effect of the distribution of profits in the accounting information users policy decisions

Dr. Asaad Gh. Jihad

Muthanna University/College of Administration and Economics

Abstract:

Disclosure means the inclusion of financial statements of all the necessary information that will help to give a clear picture of the company, as well as the financial statements of the core includes the disclosure of quantitative information and other descriptive, and constitute the retained earnings is an important part of property rights in companies affected by

the dividend policy in the shareholding companies which are determined in that part of the profits , which is distributed to shareholders and the portion that is held, as the retained earnings are a major source of internal funding for investment and expansion in corporate and despite the fact that the expansion desirable, the distribution of profits desirable also and this means that there are two contradictory goals (distribution and retention of profits earned).

The high rate of dividend means a decrease in the custody of them, leading to a growth rate of less or slower in future profits, and vice versa through the impact on the size of the expansion, investment, and it required a study of the size of dividends and retained and the impact of the policy of this distribution on the decisions of users of accounting information with the possibility of adequate disclosure and appropriate to do so. Among the most important findings of the researcher to view the list of retained earnings separately without integrating them with the income statement to achieve appropriate disclosure for users of financial statements as the integration of the two lists together number appears net income in the middle of the list and not a final result has also used the reader in the income statement in addition to the possibility of show retained earnings as a part of the terms of property rights in the accounts Conclusion add to reserves. And the departments of corporations interest factor of the need to expand and invest heavily in deciding the distribution of profits and retain the best suited of the profits when the need for expansion and investment or investment opportunities feasible so as to provide a source of internal funding on the one hand and to avoid resorting to the new version of the shares of the other hand and the consequent therefore bear the costs of corporate financial transactions or even avoid getting financing through borrowing.

المبحث الاول منهجية البحث

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في ان الأرباح التي تحققها الشركة هي نقطة جدل بين الشركة (كإدارة) والمساهمين في وجهات نظر قد تتشابه تارة او تختلف أخرى فهي تعتبر مصدر للاستثمار والتمويل الداخلي اذا ما تم استبقائها وتمثل مكافئة للمساهمين اذا ما تم توزيعها لهم مقابل استثمارها في نشاط الشركة ، كما تأتي أهمية البحث في اجراء دراسة حول امكانية اظهار الجزء غير الموزع من الأرباح كبنود ارباح محتجزة ضمن بنود حقوق الملكية في الميزانية العمومية للشركة في نهاية الفترة المالية لها .

مشكلة البحث :

يتركز محور البحث هنا على مشكلتين هما :

- 1- التفاوت الكبير في درجة الوعي لدى المساهمين والمستثمرين يؤثر في سياسة توزيع الارباح وبالتالي على نمو وتوسع الشركة مما يهدد استمراريتها وهو من احد اهم الفروض المحاسبية المتعارف عليها .
- 2- عدم اظهار الجزء غير الموزع من ارباح الشركة كبنود مستقل ضمن حقوق الملكية مع رأس المال قد لا يتفق مع متطلبات الافصاح المحاسبي ويسبب تضليل لمستخدمي القوائم المالية .

اهداف البحث :

من خلال بيان مشكلتي البحث تتحدد اهدافه بشقين :
اولهما دراسة وتوضيح كيفية اتخاذ القرار المتعلق بتوزيع الارباح او احتجازها (استبقائها كلا او جزءا) كذلك دراسة العوامل المؤثرة في سياسة الارباح في الشركات المساهمة .
وثانيهما اثبات امكانية اظهار الارباح المحتجزة كبنود من بنود حقوق الملكية في الميزانية العمومية .

فرضيات البحث :

- 1- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رغبات المساهمين والعوامل المؤثرة على قرار توزيع الارباح او عدم توزيعها .
- 2- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الحاجة الى التوسع والاستثمار وبين العوامل المؤثرة على قرار توزيع الارباح او عدم توزيعها .
- 3- وجود علاقة طردية بين نسبة الارباح المتحققة ومقدار المحتجز منها لأغراض التوسع .
- 4- امكانية اظهار الارباح المحتجزة كبنود مستقل ضمن بنود حقوق الملكية في الميزانية العمومية للشركة في نهاية الفترة المالية .

منهجية البحث وطرق جمع البيانات :

اعتمد الباحث النهج الوصفي التحليلي من خلال تنظيم الاستبيانات لاستطلاع آراء أفراد العينة وإجراء المقابلات مع بعض القائمين على سوق العراق للأوراق المالية
تكونت عينات البحث عن طريق توزيع استبيانات على عدد من المساهمين في الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية وتم اختيارهم عشوائيا اذ مثلوا مختلف الاعمار والمستويات العلمية والاجتماعية .

وتم جمع بيانات البحث عن طريقين :

- 1- بيانات اولية : وهي البيانات التي تم جمعها ميدانيا عن طريق 30 استبانة وزعت عشوائيا على 30 مستثمر في سوق العراق للأوراق المالية .
- 2- بيانات ثانوية: وهي البيانات المستمدة من الكتب والنشرات الالكترونية ومصادر الانترنت والمتعلقة بموضوع البحث والمشار لها .

المبحث الثاني الافصاح عن الارباح المحتجزة في القوائم المالية

ان هدف المحاسبة الاساسي والنهائي هو توصيل المعلومات المالية والمحاسبية لمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات المحاسبية) الداخليين والخارجيين فالمحاسبة اداة لتقديم معلومات نافعة

للمستخدمين في اتخاذ القرارات ونجاح المحاسبة في اداء مهمتها متعلق بوصول الرسالة المحاسبية بشكل ينسجم مع اهداف مستخدمي البيانات المحاسبية ويعظم الفائدة المتوقعة .
وقد ركزت جمعية المحاسبين القانونيين العموميين الامريكيين في البيان رقم (4) الصادر من هيئة المبادئ المحاسبية عام 1970 على معيار المنفعة فعرفت المحاسبة على النحو الاتي (المحاسبة نشاط خدمي وظيفتها تقديم معلومات كمية ذات طبيعة مالية بالدرجة الاولى عن الوحدات الاقتصادية بهدف ان تكون هذه المعلومات نافعة في اتخاذ القرارات الاقتصادية وفي الاختيارات العقلانية بين طرق النشاط البديلة)

وقد اتى في نفس البيان تصنيف المستخدمين للبيانات المحاسبية في فئتين كما يلي :

الفئة الاولى : فئة المستخدمين المباشرين وهم :

ملاك المنشأة ، الزبائن والموردين ، ادارة المنشأة ، العاملون في المنشأة ، السلطات الضريبية ، المستهلكين

الفئة الثانية: المستخدمين غير المباشرين وهم :

المحللون والاستشاريون الماليون، اسواق الاوراق المالية، مشرعو القوانين، سلطات الاشراف والتسجيل، وكالات الانباء، الاتحادات التجارية، النقابات العمالية (wepo,2010:3)

ماهية الإفصاح المحاسبي:

تختلف وجهات النظر حول مفهوم حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه البيانات، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال، وأصبح لا بد من وضع إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرهم وبشكل يوفر حد أدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف ضمن مستويين :

1- المستوى المثالي للإفصاح.

2- المستوى المتاح أو الممكن للإفصاح.

ولهذه الأسباب نلاحظ وجود تعاريف متعددة للإفصاح المحاسبي منها:

عرف الإفصاح بشكل عام بأنه: بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها. (سعادة ، 2004 : 23)

وعرف الإفصاح المحاسبي كما يلي: إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل. (حسين ، 2008 : 18)

كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. (الشريف، 1990: 14)

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد. (ابو الهيجاء ، 2004 : 14)

ونلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها. والمستفيدون من القوائم المالية على اختلاف مستواهم الثقافي والاقتصادي والمحاسبي يتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات لذلك كان لابد من التمييز بين المستخدمين (إضافة إلى ما ورد في اعلاه من تصنيف للمستخدمين) فإن وجود مستخدمين داخليين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة الوحدة الاقتصادية حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أية صعوبة حيث يسهل ذلك الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية وهي (قائمة الدخل - قائمة المركز المالي - قائمة التدفقات النقدية).

ولكن عدم تجانس وعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية قاد إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم، وإدارة المنشأة كطرف مسؤول عن إعداد البيانات ينظر إلى الإفصاح من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مدققي الحسابات، وينظر رجال الأعمال إلى الإفصاح المحاسبي من زاوية تختلف عن تلك التي تنظر من خلال جهات الرقابة والإشراف، وبالنهاية ينظر كل طرف يطالب بالإفصاح بحيث يحقق هدفه ومصالحته.

وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحق بها أداة لتحقيق ذلك ويأخذ الإفصاح المحاسبي احد الاشكال التالية:-

أ- الإفصاح الكافي:-

اي ان تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الاضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تضليل الاطراف المهتمة بالمنظمة ويعد الافصاح الكافي من اهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالي (حماد، 2000: 64)

ب- الإفصاح الكامل:-

اي ان يشمل الافصاح على كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة مما يعني معه اظهار معلومات بكميات كبيرة ،مما يؤدي الى اغراق مستخدمي القوائم المالية بمعلومات قد لا يكون هناك حاجة لها .

ج - الإفصاح العادل :-

ويتمثل بالإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر الى كافة المستفيدين دون تحيز الى جهة معينة (حسن، 2002: 55)

ويمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها كما يلي :-

أ- معلومات كمية (مالية)

يمكن تحديد اربعة مجالات اساسية يتم خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية ممثلة في الميزانية العمومية ، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية او تقديرية نتيجة الاحداث المالية التي قامت بها المنظمة ، ومن الملاحظ ان هذا الجانب من الإفصاح يلقي استجابة دائمة من قبل المستخدمين من القوائم المالية المنشورة

ب - المعلومات غير الكمية (غير المالية):-

يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل صفي من شأنه ان يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية اذ ان هذه المعلومات غالباً ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية، ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية ومن خلال قوائم مالية ملحقة او الملاحظات الهامشية بالإضافة الى تقرير الادارة، كما ان هندرکسون ، يشير في كتابه الى المعلومات غير الكمية تعتبر ملائمة والإفصاح عنها مثمراً اذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات . (حماد، 2000 : 66)

القوائم المالية والارباح المحتجزة

القوائم المالية : تمثل المخرجات الرئيسة لنظام المحاسبة المالية الذي يعتمد على تحديد للأحداث موضوع اهتمام المحاسب التي يخضعها بعد ذلك لإجراءات القياس المحاسبي ويشتمل ذلك على العديد من عمليات تشغيل البيانات بقصد التوصل إلى مقاييس محاسبية وبيانات يلزم الإفصاح عنها في البيانات المالية . (الكعبي ، 2003 : 43)

وتشمل البيانات المالية :

أ. قائمة المركز المالي (الميزانية) .

ب. قائمة الدخل .

ج. التغيرات في المركز المالي.

د. قائمة الأرباح المحجوزة (العظمة و العادلي ، المجلد الثاني ، 1986 : 46)

الارباح المحتجزة : تعد من مصادر التمويل الداخلي للمنشأة، وهي تمثل نسبة الأرباح الغير موزعة على المساهمين «المالكين». وتعتبر هذه الأرباح دعامة لحقوق الملكية لمواجهة الظروف الطارئة والاستثنائية. وتجد المنشأة نفسها غير ملزمة قانونياً بتوزيع هذه الأرباح على المساهمين «المالكين» حتى في حالة تحقيق المنشأة للأرباح. حيث ترتبط عملية توزيع الأرباح بعدة عوامل منها ما نص عليه النظام الأساسي للمنشأة، وقرارات مجلس الإدارة، والجمعية العامة للمساهمين. وتشمل عملية توزيع الأرباح حصص على شكل أرباح نقدية أو حصص أرباح على شكل أسهم مجانية وتؤثر التوزيعات النقدية على إجمالي حقوق الملكية، بينما في توزيعات الأسهم المجانية لا يؤثر ذلك على إجمالي حقوق الملكية، وإنما يقتصر تأثيرها على مكونات أو هيكل حقوق الملكية. حيث يعد توزيع الأسهم المجانية مجرد تحويل جزء من الأرباح المحتجزة والاحتياطات الرأسمالية إلى رأس المال المدفوع.

ومن ناحية محاسبية إن الأثر المحاسبي لتوزيع الأسهم المجانية ينصب على رسمة جزء من الأرباح المحتجزة وجعلها غير قابلة للتوزيع. لذلك يرى بعض علماء المحاسبة أن الأسهم المجانية لا تعتبر في حقيقتها توزيعاً للربح، وأن استخدامها على نطاق واسع يؤدي إلى تخفيض قيمة الأسهم في سوق الأوراق المالية، الأمر الذي يجعل إصدار الأسهم المجانية نوعاً من تجزئة السهم في هذه الحالة الأخيرة نجد أن الاختلاف الوحيد بين إصدار أسهم مجانية وبين تجزئة السهم سوف ينحصر في أن رأس المال القانوني يرتفع في حالة الأسهم المجانية، بينما يظل كما هو في حالة تجزئة السهم.

مميزات وعيوب الارباح المحتجزة :

تحقق الأرباح المحتجزة عدة مميزات من وجهة نظر المنشأة أهمها :

1- كلفة الأرباح المحتجزة قليلة نسبياً وهي تعادل كلفة الفرصة البديلة لاستثمار تلك الأموال في مجالات أخرى.

- 2- لا يتطلب الحصول على الأرباح المحتجزة معاملات وتكاليف كثيرة لأن الإجراء يظل داخلياً
- 3- لا يترتب على استعمال الأرباح المحتجزة أية ضمانات أو رهن لموجودات المنشأة كما لا يؤدي إلى استعمالها إلى موافقة أو تدخل الأطراف الخارجية
- أما عيوب الأرباح المحتجزة فتتلخص فيما يلي :**
- 1- قد لا تكون الأرباح المحتجزة متاحة أمام المنشأة وخاصة في بداية حياتها الإنتاجية، لأن الأرباح المحتجزة عبارة عن مبالغ متراكمة سنوياً وبالتالي فإن استعمال الأرباح المحتجزة يكون محدوداً أو معدوماً أمام المنشآت التي لا تحقق الأرباح أو المؤسسات الحديثة العهد.
- 2- قد يتطلب استعمال الأرباح المحتجزة رسمة تلك الأرباح أي إصدار أسهم مجانية للمساهمين مما يزيد في نفقات استعمال هذا المصدر.
- 3- لا تستطيع المنشأة استخدام الأرباح المحتجزة بشكل متكرر ولا بد من الانتظار عدة سنوات حتى تكثر الأرباح المحتجزة.
- ويظهر رصيد حساب الأرباح المحتجزة في قائمة المركز المالي ضمن القسم الخاص بحقوق الملكية باعتباره صافي أرباح (أو خسائر) السنوات السابقة بعد استئزال التوزيعات التي دفعت للمساهمين وما ينطوي عليه ذلك من إمكانية كون رصيده دائماً أو مديناً.
- أما في طريقة عرض الأرباح المحتجزة فهناك بعض المنشآت أو بعض المساهمين يرون إمكانية دمج كل من قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة في قائمة واحدة وذلك في محاولة لتجميع البيانات المتعلقة بالتغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة في مكان واحد
- وفيما يلي إيضاح لكل عنصر من عناصر القوائم المالية التي تؤثر في قياس الأرباح المحتجزة :
- حق الملكية :**
- وهو الحق المتبقي على أصول وحدة معينة بعد طرح التزاماتها ، وفي شركات الأعمال يتمثل ذلك الحق في حقوق الملاك (لطي ، 2006: 198)
- استثمارات المالكين :**
- وهي الزيادة في صافي أصول شركة معينة ناتج من تحويلات إليها من المالكين انفسهم في شكل شيء له قيمة تحصل عليه الشركة أو يزيد من حقوق ملكية الشركة لهذا الشيء .
- (حسين ، 2006 : 21)
- التوزيعات للمالكين :**
- وتمثل في صورة نقل أصول الشركة نتيجة لتوزيعها أو أداء خدمات أو الوفاء بالتزام الشركة بمستحقات أصحابها، وهذه التوزيعات من شأنها تخفض حقوق المالكين لتلك الشركة
- (الكعبي ، 2003 : 63)
- الدخل الشامل :**
- يتمثل في صورة التغير في حقوق الملكية (صافي الأصول) للشركة خلال الفترة المالية نتيجة للمعاملات والأحداث غير المرتبطة بالمالكين ويشمل المعاملات المتعلقة ببيع السلع والخدمات
- (كيسو وويجانت ، 1999، 1: 73)
- الإيرادات :**

وهي تدفقات داخلية أو ثمن البضاعة المباعة والخدمات المقدمة بواسطة شركة معينة، وهو يتساوى مع كل المبالغ المحصلة والمبالغ تحت التحصيل مقابل الخدمات المقدمة أو البضاعة المسلمة خلال الفترة. (ميجس، 1988: 184)

- المصروفات :

هي تدفقات خارجية أو أي استخدام لأصول أو تحمل بالتزامات (أو مزيج منهما) خلال فترة زمنية معينة، وذلك نتيجة استلام أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو القيام بأية أنشطة أخرى مما يشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة. (لطي، 2006: 200) -

- المكاسب :

وهي الزيادة في صافي الأصول الناتجة من العمليات العرضية للشركة ومن كل العمليات الأخرى والأحداث الأخرى والظروف المؤثرة على الشركة أثناء الفترة باستثناء تلك الناتجة من استثمارات المالكين. (حسين، 2006: 22)

- الخسائر :

النقص في حقوق الملكية (صافي الأصول) الناتجة عن العمليات العرضية للشركة، أو أي حالات أخرى ذات تأثير على الشركة خلال الفترة المالية، فيما عدا العمليات أو الأحداث الخاصة بالمصروفات أو التوزيعات على أصحابها. (كيسو و ويجانت، 1999: 74)

وأخيرا يرى الباحث ان عرض قائمة الأرباح المحتجزة بصورة منفصلة دون إدماجها مع قائمة الدخل يحقق الإفصاح المناسب لمستخدمي القوائم المالية كما ان إدماج القائمتين معاً يظهر رقم صافي الدخل في منتصف القائمة وليس نتيجة نهائية لها كما اعتاد القارئ في قائمة الدخل. ومن الجدير بالذكر ان لجنة معايير المحاسبة الدولية أصدرت ثلاثة معايير خاصة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

- المعيار رقم (1) وهو بعنوان (الإفصاح عن السياسات المحاسبية).
- المعيار رقم (2) وهو بعنوان (المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية).
- المعيار رقم (3) وهو بعنوان (المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية للبنوك).

وخصت كذلك في كل من المعايير الأخرى الصادرة عنها قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذا المعايير

المبحث الثالث الأرباح المحتجزة والأرباح الموزعة

تعتبر سياسة توزيع الأرباح من أهم السياسات التمويلية في الشركات المساهمة نظراً لعلاقتها المباشرة بالمساهمين وانعكاساتها على سعر السهم في السوق، حيث تتعلق بقرار تقسيم أرباح الشركة الصافية ما بين أرباح موزعة على المساهمين وأرباح محتجزة وطبقاً لنماذج تسعير الأسهم فان سعر السهم بسوق الأوراق المالية يتأثر بسياسة توزيع الأرباح التي تتبناها الشركة ومن جانب آخر يتأثر سعر السهم أيضاً بمعدل نمو الشركة والذي يتأثر بدوره وبصورة مباشرة بمقدار الأرباح التي يتم احتجازها وإعادة استثمارها في الشركة، ففي حالة احتجاز المزيد من الأرباح (بمعنى توزيع مقدار أقل من العائد) فان ذلك يؤدي إلى زيادة معدل النمو وبالتالي زيادة سعر السهم بينما يؤدي تخفيض الأرباح المحتجزة من خلال زيادة مقدار العائد الموزع إلى تخفيض سعر السهم.

ومما تقدم يتضح لنا ان زيادة مقدار العائد الموزع يؤدي الى تخفيض الارباح المحتجزة وبالتالي تخفيض معدل النمو مما يؤثر بصورة سلبية على سعر السهم ونظرا لان هدف الشركة يتمثل في تعظيم ثروة المساهمين من خلال الوصول بسعر السهم الى اعلا مستوى ممكن وان تحقيق ذلك الهدف يتطلب اختيار سياسة توزيع الارباح التي تحقق التوازن بين مقدار العائد الذي يتم توزيعه على المساهمين وبين معدل النمو في الارباح .

الارباح المحتجزة والارباح الموزعة :

- **الارباح المحتجزة :** هي احد مصدري التمويل بالملكية وهي اقل تكلفة من اصدار الاسهم العادية وهو المصدر الثاني وايضا قد تكون مصدر التمويل الوحيد بالملكية اذا كانت الشركة تعمل في اقتصاد لا توجد فيه اسواق مالية او ان الشركة مملوكة من عدد قليل من الافراد ولا توجد لديهم رغبة بإدخال مساهمين جدد معهم او ان الشركة صغيرة وجديدة وان امكانية دخولها الاسواق المالية للتمويل مازالت محددة .

ان التمويل بالأرباح المحتجزة يعني ضمنا ان لدى الشركة استثمارات رابحة وان هذه الاستثمارات سينتج عنها ارباح اعلى في المستقبل الامر الذي ينعكس ايجابا على سعر السهم في السوق .

- **الارباح الموزعة :** تمثل الارباح الموزعة التدفق النقدي الذي يتلقاه المساهمون كمردود ملموس على استثماراتهم في اسهم الشركة التي يملكونها . ان هذه الارباح الموزعة تمثل دخلا جاريا ينتظره ويتوقعه العديد من المساهمين لذلك فان مستوى الارباح الموزعة وتغيرها له تأثير مباشر على سعر السهم في السوق .

نستنتج مما سبق ان قرار توزيع الارباح على المساهمين يعتبر واحدا من اهم قرارات السياسة التمويلية في الشركة اما قرار احتجاز الارباح فيرتبط بقرارات الاستثمار والتمويل في الشركة .

نظريات سياسة توزيع الارباح :

1- نظرية عدم اهمية العائد : وتقوم هذه النظرية على افتراض عدم وجود أي علاقة بين مقدار العائد الموزع وبين سعر السهم او معدل العائد المطلوب على الاستثمار في ذلك السهم ومن اهم انصار هذه النظرية هما (الاقتصاديان مود جلياني وميلر) اللذان اوضحا ان قيمة الشركة (سعر السهم) تتحدد على ضوء القدرة الايرادية للشركة من جهة ودرجة المخاطر التشغيلية للشركة من جهة اخرى ويعني ذلك ان مقدار الارباح التي تحققها الشركة نتيجة استخدام مواردها المختلفة هي التي تؤثر على سعر السهم وليست الكيفية التي يتم بها تقسيم تلك الارباح بين ارباح موزعة واخرى محتجزة .

وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات المتعلقة بكفاءة السوق اهمها :

- عدم وجود أي ضرائب على ارباح الشركات او دخول الافراد .
- عدم وجود تكلفة لإصدار الاوراق المالية الجديدة .
- عدم وجود تكلفة لتداول الاوراق المالية .
- المستثمرون يتصفون بالرشد .
- استقلال سياسة الاستثمار للشركة عن سياسة توزيع العائد .
- عدم تأثير قرار توزيع الارباح او احتجازها على تكلفة التمويل بالملكية .
- توافر المعلومات المتعلقة بالأرباح المستقبلية للشركات لدى جميع المستثمرين .

(مطاوع ، 2001 : 133)

وطبقا لهذه النظرية فان المستثمرين لا يهتمون بسياسة توزيع الارباح التي تتبناها الشركة وذلك عند اتخاذ قراراتهم بالاستثمار في اسهم تلك الشركة نظرا لانهم يستطيعون القيام بتكوين سياسة توزيع عوائد ذاتية .

فعلى ضوء ما تقدم يمكن القول ان نظرية عدم اهمية العائد يمكن قبولها في ظل ظروف التأكد التام والكفاءة الكاملة للأسواق المالية غير ان هذه الظروف لا تتوافر في الواقع العملي مما ادى لظهور نظريات اخرى لسياسة توزيع الارباح تأخذ في الحسبان الظروف المتاحة في الواقع العملي مثل وجوب الضرائب وتكلفة التداول وتفضيل كثير من المستثمرين للحصول على الدخل في شكل ارباح رأسمالية بدلا من الحصول عليه في شكل توزيعات .

2- نظرية تفضيل العائد : وتعرف هذه النظرية بنظرية (عصفور في اليد) وطبقا لها فان المستثمرون يفضلون الاستثمار في تلك الشركات التي تقوم بتوزيع نسبة اكبر من ارباحها في شكل توزيعات للعائد مما يؤدي هذا الى ارتفاع اسعار اسهمها وعزوف المستثمرون عن شراء اسهم الشركات التي تقوم بتوزيع نسب منخفضة من ارباحها مما يؤدي هذا الى انخفاض اسعار اسهمها في سوق الاوراق المالية ومن اشهر مؤيدي هذه النظرية (الاقتصاديان جوردن ولينتر) وطبقا لآرائهما التي وردت في هذا الشأن فان معدل العائد المطلوب على الاستثمار في الاسهم ينخفض كلما انخفضت درجة التأكد بشأن العوائد التي يحصل عليها المستثمرون .

وقد بنيت افكار هذه النظرية على الافتراضات الاتية :

- لا تخضع مردودات المستثمرين في اسهم الشركات للضريبة سواء كانت هذه المردودات متمثلة بالمكاسب الرأسمالية المتحققة من جراء بيع الاسهم او بتوزيعات الارباح .
- معدل العائد على الاستثمارات ثابت وكذلك معدل العائد المطلوب ثابت ويمثل كلفة التمويل الممتلك .
- اعتماد ادارة الشركة في تمويل استثماراتها على حقوق الملكية أي لا يوجد تمويل افتراضي خارجي .
- معدل نمو الشركات ثابت ويمثل نسبة الارباح المحتجزة من الايرادات مضروبا في معدل العائد المتوقع على الاستثمار .
- معدل العائد المطلوب على الاستثمار يكون اكبر من معدل النمو .
- نسبة الارباح المحتجزة على حملة الاسهم ثابتة لا تتغير. (Gordon , 1962 :37)

3- نظرية التفضيل الضريبي: طبقا لنظرية التفضيل الضريبي فان المستثمرين يفضلون الاستثمار في تلك الشركات التي تقوم بتوزيع نسبة منخفضة من ارباحها في شكل توزيعات نقدية ويعود هذا التفضيل الى انخفاض معدل الضرائب على الارباح الرأسمالية او (انعدامها) عن معدل الضرائب على الدخل مما يدفع الكثير من المستثمرين الى تفضيل تلك الشركات التي تقوم باحتجاز مقدار اكبر من الارباح بدلا من توزيعها على المساهمين نظرا الى ان هذه السياسة سوف تؤدي الى اعادة استثمار تلك الارباح في أنشطة الشركة مما يؤدي الى ارتفاع معدل النمو وبالتالي ارتفاع سعر السهم.

ومع ذلك فان Miller & Modigliani يؤكدان على ان زيادة مقسوم الارباح بشكل استثنائي هو اشارة من ادارة الشركة على انها تتوقع نموا كبيرا في ارباحها والعكس صحيح في حالة انخفاض توزيعات الارباح بشكل استثنائي ايضا اي ان المعلومات هذه

(عن التوزيع او الاحتجاز عن النمو) لا تؤثر في سعر السهم (Miller & Modigliani, 1961: 55)

انواع سياسات توزيع الارباح :

هناك الكثير من السياسات التي تتبعها الشركات المساهمة في توزيع الارباح من اهمها :
(الميداني ، 2006 : 73)

1- سياسة الارباح الموزعة المستقرة :-

وتتمثل هذه السياسة بان تقوم الشركة بدفع ارباح موزعة ذات قيمة مستقرة وتسمح لمعدل توزيع الارباح بالتقلب تبعا لتغير ارباح الشركة ، ان سياسة توزيع الارباح المستقرة تعني ان الشركة لا تعتمد الى زيادة الارباح الموزعة على المساهمين كلما ازدادت ارباحها لان هذا يعني التزاما ضمنيا من ادارة الشركة بالمحافظة على هذا المستوى الاعلى من الارباح الموزعة الذي قد لا تبرره احتمالات انخفاض ارباح الشركة مستقبلا وايضا تعني هذه السياسة ان الشركة لا تعتمد الى خفض الارباح الموزعة في حالة ما انخفضت ارباحها ، فالشركة قد تنخفض ارباحها في سنة ما ولكنها تستمر بتوزيع الارباح على المساهمين بالقيمة المعتادة الا اذا اعتقدت الادارة ان الانخفاض في الارباح ناتج عن اسباب جوهرية تتعلق بالوضع الاقتصادي العام . ونجد في الواقع ان كثير من الشركات تتبع سياسة توزيع ارباح مستقرة وذلك للاعتقاد بان المساهمين عامة يفضلون ذلك وبالتالي يكون لهذه السياسة تأثيرا ايجابيا على سعر سهم الشركة في السوق .

2- سياسة الفائض :-

وفقا لهذه السياسة تقوم الشركة باحتجاز الارباح واعادة استثمارها مرة اخرى كلما كانت لديها مشروعات استثمارية تحقق معدل عائد اعلى من الذي يحققه حملة الاسهم عند قيامهم باستثمار اموالهم بأنفسهم (في حالة توزيع الارباح المتحققة من قبل الشركة لهم) ويترتب على تطبيق هذه السياسة تذبذب مقدار العائد النقدي الذي يتم توزيعه على المساهمين من عام لآخر تبعا لدرجة توفر المشروعات الاستثمارية التي يمكن تمويلها عن طريق الارباح المحتجزة ففي حالة عدم توفرها تقوم الشركة بتوزيع الارباح كعائد نقدي للمساهمين. وفي ضل تطبيق سياسة الفائض فان الشركات التي تتميز بمعدلات نمو مرتفعة هي التي تلجأ الى احتجاز الارباح لتمويل مشروعات التوسع بينما الشركات ذات معدلات النمو المنخفضة فتقوم بتوزيع الجزء الاكبر من ارباحها كعائد نقدي على المساهمين نظرا لعدم الحاجة لإعادة استثمار تلك الارباح .

3- سياسة توزيع نسبة ثابتة من الارباح :-

تعتمد هذه السياسة على توزيع نسبة مئوية ثابتة من الارباح كعائد نقدي على المساهمين ويتذبذب مقدار الارباح الموزعة من عام لآخر فان العائد النقدي الذي يتم توزيعه على المساهمين سوف يتذبذب متأثرا بتذبذب الارباح المتحققة من عام لآخر وفقا لهذه السياسة .

ولتجنب الآثار السلبية الناتجة من تذبذب مستويات العائد النقدي على اسعار الاسهم فان نسبة التوزيع التي يتم اختيارها عند تطبيق تلك السياسة تمثل متوسط النسبة المستهدفة التي تسعى الشركة الى تحقيقها في الاجل الطويل وليست النسبة التي يتم الالتزام بها بصورة قاطعة كل عام ويعني ذلك امكانية تجاوز تلك النسبة من عام لآخر تبعا للظروف التي تمر بها الشركة وللحد من حدوث مثل هذا التجاوز يتم اختيار بعد دراسات مستفيضة لمستويات الارباح المتوقعة خلال الاعوام القادمة .

4- سياسة توزيع مقدار نقدي منخفض مع اضافة مبلغ اخر في سنوات الرواج :-

تتمثل هذه السياسة في ان تلتزم الشركة بتوزيع مقدار نقدي منخفض كعائد على المساهمين بصورة منتظمة كل عام مع امكانية توزيع مقدار نقدي اخر كعائد اضافي يتم توزيعه في السنوات التي تزداد فيها ارباح الشركة بصورة كبيرة، ويرى مؤيدو هذه السياسة ان توزيع هذا العائد الاضافي في سنوات الربحية المرتفعة يساعد الشركة على تجنب اعطاء المساهمين انطبعا وهميا بان الزيادة في الارباح زيادة دائمة يمكن الاعتماد عليها بصورة مستديمة .
وعند اتباع هذه السياسة يمكن ان تقوم الشركة بزيادة العائد النقدي الذي يتم توزيعه كل عام ذلك بعد ان تتأكد ادارة تلك الشركة بان مستويات الارباح خلال السنوات القادمة تسمح لها بتغطية هذا المستوى الجديد من العائد النقدي السنوي .

اشكال توزيع مقسوم الارباح :

يتم توزيع الارباح من رصيد الارباح المحتجزة او من الربح المتحقق خلال الفترة وتأخذ هذه التوزيعات اشكالا مختلفة وتقوم ادارات الشركات بالمفاضلة بين هذه الاشكال تبعا لظروف الشركة والاهداف المرجو تحقيقها من اتباع شكل معين من تلك الاشكال وهي على النحو التالي :

1- مقسوم الارباح النقدي : تقوم الشركات المساهمة بتوزيع الارباح على المساهمين غالبا على شكل نقد وينشا حق المساهم في الارباح بعد صدور قرار الهيئة العامة للمساهمين بتوزيعها وهو (يوم الاعلان عن التوزيع) ويكون الحق في استيفاء الربح تجاه الشركة لمالك السهم في سجلاتها في تاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي تقرر فيه توزيع الارباح . ويكون هذا النوع من التوزيع هو الاكثر تفضيلا من قبل المساهمين ويعتبر اعلان توزيع الارباح نقدا على المساهمين قبل اعداد القوائم المالية التزاما يظهر في قائمة المركز المالي. (الحارس واخرون ، 2004 : 52)

وتجيز قوانين الشركات في بعض الدول توزيع الارباح على المساهمين مرة واحدة سنويا او كل نصف سنة او كل ربع سنة بانتظام او بشكل غير منتظم وتعتمد هذه التوزيعات على وجود ارباح وتوفر السيولة النقدية لدى الشركة وضرورة وجود خطط وسياسات الادارة للتصرف في النقد او التأثير في سعر السهم او في رأي المستثمر. (سعادة، 2002: 67)

2- مقسوم الارباح العيني: في بعض الاحيان وعند عدم توفر السيولة النقدية لدى الشركة قد يقترح مجلس الادارة وبمصادقة الهيئة العامة للمساهمين توزيع الارباح بشكل عيني مثل توزيع منتج الشركة على المساهمين بدلا من النقدية، أي بمعنى ان الشركة توزع الارباح من اصولها وقد تأخذ هذه التوزيعات العينية شكل بضائع او عقارات او استثمارات او اشكال اخرى يحددها مجلس الادارة (حسين، 2008 : 3)

3- مقسوم الارباح على شكل اسهم : يقصد به اعطاء المستثمر عددا من الاسهم بدلا من اعطاء توزيعات نقدية ويتحدد نصيب كل مستثمر من هذه التوزيعات بنسبة ما يملكه من اسهم الشركة مما يعني ان نسبة ما يملكه هذا المستثمر لن تتغير وان هذا التوزيع سيؤدي الى انخفاض القيمة السوقية للسهم . كما ان هذا الاجراء من شأنه ان يزيد من عدد الاسهم التي يتكون منها راس المال بالمقابل انخفاض ربحية السهم .

ان توزيع الارباح على شكل اسهم لا يعتبر توزيعا للأرباح بما تحمله هذه الكلمة من معنى بل الاصح هو عبارة عن شكل من اشكال اعادة الرسملة او اعادة ترتيب هيكل راس المال. (الشريف، 1990 : 5)

وتفضل عدد من الشركات توزيع الارباح الدورية في صورة اسهم لعدة اسباب: (حسين ، 2008 : 16)

- زيادة عدد الاسهم المتداولة بالأسواق المالية مما يؤدي الى انخفاض سعر السهم ومن ثم زيادة التعامل في اسهم الشركة .
- نقص النقدية في الشركة .
- وجود ارباح محتجزة كبيرة ويرغب مجلس الادارة في (رسملة) تحويل جانب منها لحساب راس المال .

محددات توزيع الارباح او استبقائها (احتجازها) :

هناك العديد من المحددات التي تؤثر على اتخاذ قرار توزيع الارباح او استبقائها والتي يجب اخذها بنظر الاعتبار عند وضع السياسة الاكثر ملائمة في هذا المجال ويختلف اثر كل محدد من هذه المحددات باختلاف ظروف الشركة ومن هذه المحاور ما يلي: (الشريف، 1990: 59-60) او لا: رغبات المساهمين:

بالنظر لتضارب المصالح بين المساهمين واختلاف رغباتهم وميولهم الاستثمارية قد يكون من الصعب اتباع سياسة توزيع ارباح تخدم الجميع او حجم الاحتجاز منها وتزداد الصعوبة كلما زاد حجم الشركة ويعود التباين في رغبات المساهمين والمستثمرين الى عدد من العوامل اهمها:

1- الموقف الضريبي للمساهم :

تتضارب مصالح المساهمين نتيجة للاختلاف في التعامل مع الارباح الموزعة والارباح الرأسمالية فيما يخص الضرائب المفروضة عليها وذلك لأنه غالباً ما تكون الضريبة على الارباح الموزعة اعلى من الضريبة الرأسمالية وعليه فالمساهم الذي ينتمي الى شريحة ضريبية عالية يفضل احتجاز الارباح لاعتقاده بان ذلك سوف يؤدي الى ارتفاع القيمة السوقية للاسهم أي تحقيق ارباح رأسمالية ، بينما المساهم الذي ينتمي الى شريحة ضريبية منخفضة او المعفي من الضرائب يفضل الربح الموزع .

2- حاجة المساهمين لدخل جاري في مقابل حاجاتهم لدخل مستقبلي:

هناك فئة من المساهمين يفضلون الارباح الجارية ومنهم المتقاعدون وذوي الدخول الصغيرة وهم يمثلون صغار المستثمرين الذين يعتبرون التوزيعات مصدر دخل لهم وبالتالي يعارضون احتجاز الارباح او التوزيعات المنخفضة على خلاف كبار المساهمين الذين يفضلون الارباح الرأسمالية على الارباح الجارية وذلك لتخفيف العبء الضريبي عنهم، وعليه فان قرار الشركة سيتفق مع رغبات فئة منهم وستعارض مع رغبات الاخرين وبهذا الصدد يقول (بلاك وشولز) في دراستهما ان فئة صغار المستثمرين هي فئة ضئيلة الوجود في الشركات وان تأثيرها محدود وان التأثير الاكبر في هذا المجال لكبار المستثمرين الذين يجدون في احتجاز الارباح افضل طريقة للتخفيف من العبء الضريبي. (ابو الهيجاء ، 2004 : 43)

ثانياً : السيطرة :

نجد ان بعض الشركات تتوسع فقط بالاعتماد على مصادر التمويل الداخلي وتدافع تلك الشركات عن اتباعها لمثل هذه السياسة على اساس ان الحصول على الاموال عن طريق اصدار المزيد من الاسهم العادية لتمويل مخططاتها الاستثمارية سوف يضعف من سيطرة المساهمين الحاليين في الشركة لدخول مستثمرين جدد فيها ، ولهذا ان بعض الشركات ترى ان اسلوب التمويل المناسب هو

الاعتماد على الأرباح المحتجزة بمعنى ان الأرباح الموزعة يجب ان تكون نسبتها قليلة. (حسين، 2008 : 5)

ثالثاً: القواعد والقيود القانونية : (حسين ، 2008 : 19-20)

ان قدرة الشركة على توزيع الأرباح تتأثر الى حد كبير بالقواعد والقيود القانونية والتي تتحكم في سياسة توزيع الأرباح وتختلف القواعد القانونية من بلد الى اخر ومن زمن الى اخر، حيث توضح القواعد القانونية ان توزيعات الأرباح يجب دفعها من الأرباح (سواء الأرباح المتحققة من السنة الحالية او من سنوات سابقة أي ارباح محتجزة) ان بعض القوانين تنص على عدم توزيع ارباح رأسمالية لأنه يمثل توزيع للأموال المستثمرة في الشركة، بذلك تركز القوانين على ثلاثة قواعد رئيسية:

1- قاعدة صافي الأرباح: حيث تقضي هذه القاعدة انه لا ينبغي اجراء توزيع للأرباح مالم تكن هذه الأرباح قد تحققت فعلا (أي الربح الصافي) او من ارباح السنوات السابقة (المحتجزة) والهدف هو منع المساهمين من سحب استثماراتهم من راس مال الشركة أي بمعنى انه لايد من تحديد الأرباح المتحققة فعلا في السنة الحالية او الأرباح المحتجزة من السنوات السابقة لان أي تعظيم للأرباح (غير حقيقية) يؤدي الى توزيع جزء من راس مال الشركة .

2- قاعدة الاعسار المالي: هذه القاعدة تعني عدم توافر نقد يمكن الشركة من دفع التزاماتها في مواعيدها . ويقصد ايضا بعدم كفاية الاصول لتغطية الخصوم وبالتالي امتناع الشركة اجراء التوزيعات، والغرض من هذه القيود هو عدم المساس براس المال والذي يعتبر ضمانا للدائنين باسترجاع اموالهم .

3- قاعدة اضعاف راس المال: ان هذه القاعدة تمنع توزيع ارباح من راس المال حماية للمقرضين ويعرف راس المال على انه (المبلغ الاصلي المدفوع من حملة الاسهم والذي يظهر في الميزانية بحقل الاسهم العادية وفضلة راس المال) ويعرف بانه القيمة الاسمية للاسهم العادية ذلك انه يمثل القيمة المكتوبة على وجه شهادة الاسهم .

رابعا : الحاجة الى التوسع والاستثمار :

ان متطلبات التوسع والاستثمار تستلزم قيام الشركات بحشد امكانياتها المالية وهذا بدوره يتطلب توفر الاموال اللازمة لذلك التوسع حيث ان الاعتماد على مصادر تمويل ذاتي قد يكون افضل من اللجوء الى مصادر تمويل خارجية وهذا ما يدعو الشركات الى قيامها باحتجاز الأرباح بدلا من توزيعها .

وفي الواقع العملي تتأثر سياسة توزيع الأرباح كثيرا بمدى توفر الاموال للنمو والتوسع وبإمكان توفير الاموال لذلك وقد ادت هذه الحقيقة الى تطوير سياسة توزيع الأرباح المتبقية والتي تنص على ان الشركة ينبغي ان تتبع الخطوات الاتية عندما تقرر مقدار الأرباح التي سيتم توزيعها كمقسم ارباح دوري :

1- تحديد موازنة رأس المال السنوي المثلى .

2- تحديد راس المال المطلوب لتمويل تلك الموازنة .

3- توزيع الأرباح فقط في حال توافر ارباح اكبر من المطلوب لدعم موازنة راس المال المثلى.

(حسين ، 2002 : 15)

خامسا : الحاجة لتسديد الديون :

قد تعمل الشركة بهدف تمويل نشاطاتها للحصول على قروض من الغير وبذلك ستكون ملزمة بسداد مبالغ هذه القروض وفوائدها بتاريخ الاستحقاق وبالتالي فان هذه القروض خاصة عندما تكون طويلة الاجل قد تضع قيودا على توزيع الارباح النقدية وتكون هذه القيود عادة لحماية المقرضين . ومن الجدير بالذكر ان الشركات التي ترغب في ارتفاع نسبة الدين الخارجي او في ان تكون الديون جزءا دائما من هيكله راس المال تميل الى احتجاز كبير من ارباحها وذلك لغاية تسديد الديون .

سادسا : عمر الشركة :

تتأثر سياسة توزيع الارباح التي تنتجها الشركة بعمر وجودها فان الشركة الحديثة المنشأة عادة ما تكون بحاجة الى اموال كثيرة لتمويل توسعاتها وهي تواجه صعوبات كبيرة للحصول على هذه الاموال من السوق لذا تجد ان الشركة تتبع سياسة توزيع تتلخص في استبقاء قدر كبير من هذه الارباح لإعادة استثمارها ولكن الشركة القديمة والمتمرسه والتي وصلت الى حد التشبع سواء في الاستثمار او التوسيع قد تتبع سياسة توزيع معدل عالي من الارباح وذلك بسبب ان الاموال التي جمعتها الشركة خلال عملياتها سابقا كافية لتمويل الحاجات المالية اضافة الى سهولة اللجوء الى السوق المالي وهذه العوامل من شأنها ان تزيد الموزعة على المساهمين . (حسين ، 2002 : 16).

سابعا : وضع السيولة :

تعد سيولة الشركة امرا اساسيا في الكثير من قرارات توزيع الارباح حيث ان الحكم على مقدرة الشركة على اجراء توزيعات نقدية للمساهمين لا يتوقف على مجرد تحقيق الشركة للأرباح اذ من الممكن ان تكون الشركة ذات ربحية عالية وتملك احتياطات عالية بالرغم من ذلك قد لا يكون لديها السيولة اللازمة لتوزيع الارباح النقدية خاصة اذا كانت تعتمد على البيع الاجل او يتم استخدام السيولة لسداد القروض والتوسع حيث لا يكون من الحكمة توزيع ارباح في هذه الحالة . (الشريف، 1990: 61)

ثامنا : معدل الارباح :

ان معرفة حجم الارباح واتجاهها في المستقبل هو جانب هام في التأثير على سياسة توزيع الارباح ومن الملاحظ ان ثبات معدل ربح الشركة نسبيا على ان توزع نسبة مرتفعة لأنها تستطيع ان تتنبأ بأرباحها المستقبلية اما اذا كان معدل الربح غير مستقر عند ذاك لا يمكن التنبؤ به فان ذلك يشجع الشركة على ان تحتفظ بجزء كبير من ارباحها الحالية من اجل الاحتفاظ بمستوى معين للتوزيع في حالة انخفاض الارباح . (حسين ، 2002 : 17)

المبحث الرابع عينة الدراسة وتحليل النتائج

نعرض في ادناه تحليل لنتائج الدراسة الميدانية للعوامل المؤثرة على سياسة توزيع الارباح واحتجازها في الشركات المساهمة كذلك رغبات المساهمين والعوامل المؤثرة عليها والتي تم الحصول علي هذه النتائج من خلال استبانة موزعة على عدد من المساهمين في شركات مختلفة في سوق العراق للأوراق المالية وزعت عشوائيا وبعد استبعاد الاستبانات التي لم تملأ بصورة دقيقة : كان عدد الاستبانات التي اعتمدت نتائجها في البحث 30 استبانة أي 30 مساهما توزعت اعمارهم بين كما يلي :

1- دون 35 سنة :- 9 مساهمين أي بمعدل 30% من اجمالي العينات .

- 2- 35 – 50 سنة :- 16 مساهم أي بمعدل 53% من اجمالي العينات .
- 3- اكبر من 50 سنة :- 5 مساهمين أي بمعدل 17% من اجمالي العينات .
- وكان تحصيلهم الدراسي كما يلي :
- 1- حملة شهادة الدبلوم :- 5 مساهمين أي بمعدل 16% من اجمالي العينات .
- 2- حملة شهادة البكالوريوس :- 15 مساهم أي بمعدل 50% من اجمالي العينات .
- 3- غير ذلك :- 10 مساهمين أي بمعدل 33% من اجمالي العينات .
- وكان موقفهم الضريبي (مسجلين ام غير مسجلين في الهيئة العامة للضرائب) كما يلي :
- 1- مسجل :- 25 مساهم أي بمعدل 50% من اجمالي العينات .
- 2- غير مسجل :- 25 مساهم أي بمعدل 50% من اجمالي المساهمين .
- وقد كانت اجابة المساهمين على سؤال رغبتهم في توزيع او احتجاز حصصهم من الارباح المتحققة لهم بحسب سهامهم :
- 1- الرغبة في توزيع كامل الارباح المتحققة لهم :- 15 مساهم أي بمعدل 50% من اجمالي العينات .
- 2- الرغبة في احتجاز الارباح المتحققة كلا او جزءا : 15 مساهم أي بمعدل 50% من اجمالي العينات .
- ولقد تعددت الاسباب والعوامل التي اثرت على اصحاب الرغبة في توزيع كامل الارباح المتحققة وبنسب متفاوتة وكما مبين ادناه :
- 1- عدم الثقة من قبل المساهم بالقوانين والتشريعات النافذة في البلد ادى الى رغبته باستلام كامل حصصهم من الارباح المتحققة :- 2 مساهم أي بنسبة 13% من اجمالي العينات التي كانت رغبتها باستلام كامل حصصها من الارباح .
- 2- تدهور الاوضاع الامنية في البلد ادى الى رغبة المساهم باستلام كامل حصصه من الارباح :- 9 مساهمين أي بنسبة 60% من اجمالي العينات التي كانت رغبتها باستلام كامل حصصها من الارباح .
- 3- اعتمادهم على الارباح المتحققة كمصدر دخل لهم ولعائلهم :- 4 مساهمين أي بنسبة 27% من اجمالي العينات التي كانت رغبتها باستلام كامل حصصها من الارباح .
- اما اصحاب الرغبة في احتجاز الارباح المتحققة كلا او جزءا فقد كانت الاسباب والعوامل التي ادت الى هذه الرغبة هي كما يلي وبالنسب المبينة ادناه :
- 1- (على الشركة ان تحتفظ من ارباحها لأجل توزيعها في السنوات التي تقل فيها الارباح) ولقد كان عدد المؤيدين لهذا السبب او المتأثرة رغبتهم بالاحتجاز بهذا السبب 7 مساهمين أي بنسبة 47% من اجمالي العينات التي كانت رغبتها بالاحتجاز الارباح .
- 2- (عدم توزيع الارباح بشكل دوري لتخفيف الضريبة عنهم) ولقد كان عدد المؤيدين لهذا السبب او المتأثرة رغبتهم بالاحتجاز بهذا السبب 1 مساهم أي بنسبة 6% من اجمالي العينات التي كانت رغبتها بالاحتجاز الارباح .
- 3- (بسبب امتلاكه حصص كبيرة من الاسهم في الشركة) ولقد كان المؤيدين لهذا السبب او المتأثرة رغبتهم بالاحتجاز بهذا السبب 4 مساهمين أي بنسبة 27% من اجمالي العينات التي كانت رغبتها بالاحتجاز الارباح .

4- (بسبب وجود فرص استثمارية توفرها الشركة) ولقد كان عدد المؤيدين لهذا السبب او المتأثرة رغبتهم بالاحتجاز بهذا السبب 3 مساهمين أي بنسبة 20% من اجمالي العينات التي كانت رغبتها باحتجاز الارباح .

ومن خلال اراء المساهمين التي استبينت حول العوامل المؤثرة على الشركة في انتخاب السياسة الملائمة في التصرف بالأرباح المتحققة (توزيعا او احتجازا) لديها تم التوصل الى النتائج المبينة في الجداول الاحصائية ادناه:

العامل المؤثر	موافق وبشدة	متحفظ	لا أوافق	مجموع
تؤثر السيولة النقدية على توزيع الارباح طرديا	26 من 30 أي بنسبة 87%	4 من 30 أي بنسبة 13%	—	30
تؤثر ديون الشركة عكسيا على توزيع الارباح	16 من 30 أي بنسبة 53%	9 من 30 أي بنسبة 30%	5 من 30 أي بنسبة 17%	30
تؤثر عملية البيع الاجل عكسيا على توزيع الارباح	9 من 30 أي بنسبة 30%	8 من 30 أي بنسبة 27%	13 من 30 أي بنسبة 43%	30
ثبات معدل ربح الشركة يشجع على توزيع نسب مرتفعة من الارباح	13 من 30 أي بنسبة 43%	10 من 30 أي بنسبة 33%	7 من 30 أي بنسبة 24%	30
زيادة نسبة الارباح المتحققة تكون حافز لاستبقائها لمزيد من الاستثمار ومن ثم زيادة الارباح	12 من 30 أي بنسبة 40%	10 من 30 أي بنسبة 33%	8 من 30 أي بنسبة 27%	30
في حالة عدم الحاجة الى التوسع تفضل الشركة توزيع الارباح على استبقائها	28 من 30 أي بنسبة 93%	2 من 30 أي بنسبة 7%	—	30

اختبار الفرضيات :-

الفرضية الاولى : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رغبات المساهمين والعوامل المؤثرة على قرار توزيع او استبقاء الارباح .

لاحظنا ومن خلال النتائج الاحصائية الواردة من الاستبانات الموزعة بان رغبات المساهمين بتوزيع الارباح عليهم تناسبت طرديا مع حجم السيولة النقدية المتوفرة لدى الشركة فقد جاءت نسبة مؤيدي هذا العامل 87% من اجمالي العينات مقابل 13% معارض لها .

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الحاجة الى التوسع والاستثمار وبين العوامل المؤثرة على قرار توزيع او استبقاء الارباح .

كما لاحظنا ومن خلال النتائج الاحصائية المذكورة اعلاه بان اراء المساهمين ايدت بنسبة 93% من اجمالي العينات المنتخبة في الاستبانة انه نسبة الارباح الموزعة تزداد في حالة عدم حاجة الشركة الى التوسع وتكون هذه الحالة في الشركات الكبيرة الحجم ذات العمر الكبير بينما تقل نسبة الارباح الموزعة أي بمعنى استبقاء نسب كبيرة من الارباح لأغراض التوسع والاستثمار في الشركة حديثة التأسيس ، ويقابل هذه النسبة 7% فقط من المتحفظين على هذا الرأي .

الفرضية الرابعة : وجود علاقة طردية بين نسبة الارباح المتحققة ومقدار المحتجز منها لأغراض التوسع.

أيضا لاحظنا ان نسبة المساهمين اللذين ايدوا هذا الرأي 40% مقابل 33% متحفظين عليه و 27% رفضوه .

الفرضية الخامسة : امكانية اظهار الارباح المحتجزة كبنود مستقل ضمن بنود حقوق الملكية في الميزانية العمومية للشركة في نهاية الفترة المالية .
لو افترضنا جدلا ان قرار الشركة كان توزيع كل الارباح المتحققة على المساهمين فيها فأنها قانونا مجبرة على استبقاء 5% منها كاحتياطي قانوني وعادة يكون التوزيع للأرباح في بداية السنة المالية التي تلي سنة نجوم او تحقق تلك الارباح ومن مبدا الافصاح وجب اظهار تلك الارباح في الميزانية كحق من حقوق ملكية المساهمين وبهذا صار بديهيها ظهور الارباح مع الاحتياطيات وفضلة راس المال وباقي حقوق الملكية كبنود .

المبحث الخامس الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

- 1- تمثل الارباح التي تحققها الشركات المساهمة اهمية كبيرة من وجهة نظر المساهمين ووجهة نظر الادارة على حد سواء وبالتالي فأنها تمثل هدف اساسي ومشارك تطلب من ادارة الشركة بذل جهودا في سبيل تحقيق ذلك الهدف .
- 2- تعتبر الارباح المحتجزة واحدة من اهم مصادر التمويل الداخلية للشركات المساهمة والتي تستخدم لأغراض عدة منها التوسعات في نشاطاتها ومجابهة الخسائر المستقبلية المحتملة والحفاظ على حقوق المساهمين من الضياع او الهدر .
- 3- التذبذب الكبير وعدم الاستقرار في نسب الارباح الموزعة على المساهمين يجعلهم غير متأكدين والى حد ما من مقدار العائد السنوي الذي سيحصلون عليه من جراء الاستثمارات بالأسهم في شركة معينة مما يعكس صورة غير واضحة او مشوهة عن مستوى نشاطاتها .
- 4- هناك علاقة عكسية بين مديونية الشركات ونسبة توزيع الارباح فيها .
- 5- ان عامل السيولة النقدية يؤخذ بنظر الاعتبار من قبل الشركات المساهمة عند اتخاذ قرار توزيع الارباح وتوليه الاهمية الكاملة كذلك المساهمين على حد سواء اذ يعتبر عامل السيولة في مقدمة العوامل التي تؤثر في قرار توزيع الارباح والاكثر اهمية ايضا .
- 6- هناك علاقة عكسية بين حاجة الشركات لإجراء التوسعات والاستثمارات ونسبة توزيع الارباح .
- 7- ان معظم المساهمين يفضلون توزيع الارباح بدلا من احتجازها بغض النظر عن نسبة حصصهم من الاسهم بسبب سوء الاحوال الامنية في البلد .
- 8- هناك علاقة طردية بين استبقاء الارباح والفرص الاستثمارية .
- 9- امكانية اظهار الارباح المحتجزة والاحتياطيات معا في الميزانية العمومية فلو افترضنا ان الشركة احتجزت قسم من الارباح المتحققة لكان عليها على الاقل احتساب الاحتياطي القانوني كونه اجباري بموجب القانون فبذلك ستظهر في قائمة مركزها المالي او الميزانية العمومية لها الحسابين معا (الارباح المحتجزة وما اقتطع منها كاحتياطي قانوني) .

التوصيات :

- وفي ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل اليها ندرج في أدناه أهم التوصيات :
- 1- الأخذ بنظر الاعتبار عامل رغبات المساهمين بما يحقق مصالح الشركة ومصالح اكبر عدد ممكن من المساهمين في وقت واحد وذلك عن طريق اتخاذ قرار توزيع الارباح لأنه في حالة تحقق ذلك يكون ميل المستثمرين للاستثمار فيها كبيرا مما سيؤدي الى توفير مصدر تمويل جيد للشركة .
 - 2- على إدارات الشركات المساهمة الاهتمام بعامل الحاجة الى التوسع والاستثمار وبشكل كبير عند اتخاذ قرار توزيع الارباح وذلك باتباع نظرية الفائض واستبقاء الجزء الانسب من الارباح عند الحاجة الى التوسع والاستثمار او وجود فرص استثمارية مجدية وذلك لتوفير مصدر تمويل داخلي من ناحية وتقادي اللجوء الى الاصدار الجديد للاسهم من ناحية اخرى وما يترتب على ذلك من تحمل الشركات تكاليف التعاملات المالية او حتى تقادي الحصول على التمويل عن طريق الاقتراض .
 - 3- على الشركات المساهمة بأخذ عامل السيولة النقدية كعامل بالغ الاهمية عند اتخاذ قرار توزيع الارباح مع اخذ باقي العوامل بعين الاعتبار وبالشكل الذي يلائم الشركة ومساهميها عندها سينتج عنها قرار توزيع ارباح امثل .
 - 4- اعتماد قائمة الارباح المحتجزة بشكل منفصل عن قائمة كشف الدخل واظهارها كبنء مستقل ضمن حقوق الملكية اضافة الى رأس المال والاحتياطيات .
 - 5- دور الدولة في تحسين الوضع الامني في البلد والذي بدوره يشجع المساهمين على استثمار اموالهم في اسهم الشركات المساهمة فتنجح سيولة توسع في نشاط تلك الشركات وزيادة استثماراتها مع دعم للشركات من خلال دراسة امكانية منحها قروض طويلة الاجل وينسب فائدة منخفضة وذلك لتمويل عملياتها من جانب وتعزيز قدرتها على توزيع ارباح نقدية للمساهمين من جانب اخر والذي يؤدي بدوره الى تشجيعهم على الاستثمار بشكل اكبر .
 - 6- وجوب وجود حساب الارباح المحتجزة في القوائم المالية مع وجود الاحتياطي القانوني على الاقل وبذلك يظهر الحسابان معا بما يحقق الافصاح الكافي والملائم .

المصادر :**العربية :**

- 1- ابو الهيجاء ايمن احمد حسين ، سياسة توزيع الارباح واثرها على القيمة السوقية للسهم دراسة ميدانية في سوق عمان المالي / رسالة ماجستير غير منشورة / الاردن ، جامعة ال البيت 2004 .
- 2- حسين ، هاشم حسن ، بحث بعنوان (العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الارباح في الشركات المساهمة) ، جامعة الاسراء ، اصدار كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة / العدد السابع عشر / ايار 2008 .

- 3- حماد ، طارق عبد العال ، موسوعة معايير المراجعة ، الجزء الأول ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2004.
- 4 - الحارس، اسامة، فوز الدين ابو جاموس محاسبة الشركات (الطبعة الاولى)، الاردن، دار الحامد للنشر والتوزيع 2004 .
- 544 -الكعبي، جبار محمد علي، فصول من نظرية المحاسبة ، مكتب الكرار للطباعة ، بغداد، العراق ، ط1 ، 2003
- 6 -لطفي ، أمين السيد احمد ، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2006
- 6-العظمة والعدلي ، محمد احمد / يوسف عوض ، المحاسبة المالية ، المجلد الثاني ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، 1986.
- 7- سعادة ، يوسف مصطفى محاسبة شركات الاموال (الطبعة الاولى) الاردن ، دار المناهج للتوزيع والنشر 2002 .
- 8- الشريف ،حمادة بن نعمون سياسة توزيع الارباح واثرها على سعر السهم في الشركات الصناعية الاردنية/ الاردن ، الجامعة الاردنية 1990 .
- 9- مطاوع، سعد عبد الحميد، الادارة المالية (مدخل حديث) ، المنصورة دار ام القرى، 2001.
- 10- الميداني، محمد ايمن عزت، الادارة التمويلية في الشركات، الرياض دار العبيكان للنشر، 2006 .
- 11- الاتحاد الدولي للمحاسبين / إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد اخلاقيات المهنة ، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، شارع مكة – كلية طلال أبو غزالة للإعمال – الجامعة الأردنية الألمانية ، عمان ، الأردن ، 2006

الأجنبية المترجمة :

- 1- كيسو ويجانت ، دونالد ، جيرري ، المحاسبة المتوسطة ، ج 1 ، ترجمة احمد حامد حجاج وسلطان محمد السلطان ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، ط2 ، 1999.
- 2- ميچس ، فالتر ، رويبيرت ، المحاسبة المالية ، ترجمة وصفي عبد الفتاح ابو المكارم وسلطان بن محمد السلطان ومحمد السلطان ومحمد هاشم البدوي ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، 1988 .
- 3- هندركسن ، الرن س “النظرية المحاسبية” الطبعة الرابعة ، ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، 1990

الأجنبية :

- 1-Gordon, N,J, The savings , investment & valuation of the corporation , Review of economics & statistics , Feb .1962
- 2-Miller , M,H. & Modigliani , F, Dividend policy , Growth & Evaluation of shares , Journal of Business , Oct . 1961.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق استبانة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

استمارة استبانة

حضرت الأستاذ الفاضل:-

يسرني أن أضع بين يدي شخصكم الكريم الاستبيان المتعلقة بالبحث الموسوم (الإفصاح عن الأرباح المحتجزة وأثر سياسة توزيع الأرباح في قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية) يتركز محور البحث هنا على مشكلتين هما :

3- التفاوت الكبير في درجة الوعي لدى المساهمين والمستثمرين يؤثر في سياسة توزيع الأرباح وبالتالي على نمو وتوسع الشركة مما يهدد استمراريتها وهو من احد اهم الفروض المحاسبية المتعارف عليها .

4- عدم اظهار الجزء غير الموزع من ارباح الشركة كبنء مستقل ضمن حقوق الملكية مع رأس المال قد لا يتفق مع متطلبات الإفصاح المحاسبى ويسبب تضليل لمستخدمي القوائم المالية .

ويحاول الباحث إثبات اربع فرضيات تبناها البحث مفادها :

5- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رغبات المساهمين والعوامل المؤثرة على قرار توزيع الأرباح او عدم توزيعها .

6- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الحاجة الى التوسع والاستثمار وبين العوامل المؤثرة على قرار توزيع الأرباح او عدم توزيعها .

7- وجود علاقة طردية بين نسبة الأرباح المتحققة ومقدار المحتجز منها لأغراض التوسع .

8- امكانية اظهار الأرباح المحتجزة كبنء مستقل ضمن بنوء حقوق الملكية في الميزانية العمومية للشركة في نهاية الفترة المالية .

ويتوسم الباحث فيكم الدراية والخبرة في اجاباتكم مع فائق التقدير والاحترام

بيانات عن المساهم :

عمر المساهم	دون 35 سنة	35-50	اكبر من 50	-----
التحصيل الدراسي للمساهم	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
مسجل في سجلات الهيئة	مسجل	غير مسجل	-----	-----

						العامة للضرائب
		اكثر من ذلك	مصدران	مصدر واحد		عدد مصادر الدخل لدى المكلف
	اكثر من ذلك	5 - 3	3 - 1	سنة واحدة		المدة كمكلف في الضرائب المجموع

ضع اشارة في حقل الاختيار الذي ترتأيه :
هل تؤيد قرار :

لا اوافق بشدة	لا اوافق	متحفظ	اوافق	اوافق بشدة	البيان
					توزيع كل الارباح بعد طرح الاحتياطي القانوني
					توزيع جزء من الارباح واحتجاز المتبقي كاحتياطيات
					عدم توزيع الارباح واحتجازها كاحتياطيات لأغراض التوسع
					المجموع

في حال الاجابة بتوزيع الارباح كاملة .. ماهي الاسباب التي ادت الى اختيارك التوزيع التام ؟

لا اوافق بشدة	لا اوافق	متحفظ	اوافق	اوافق بشدة	البيان
					عدم ثقة بالتشريعات القانونية في البلد
					لسوء الاحوال الامنية في البلد
					اعتمادي على الارباح كمصدر دخل
					المجموع

في حالة الاجابة بعدم التوزيع للأرباح أي احتجاز جزء او كل الارباح .. ماهي الاسباب لاختيارك قرار احتجاز الارباح ؟

لا اوافق بشدة	لا اوافق	متحفظ	اوافق	اوافق بشدة	البيان
					على الشركة ان تحتفظ من ارباحها لأجل توزيعها في السنوات التي تقل فيها الارباح
					عدم توزيع الارباح بشكل دوري لتخفيف الضريبة عنهم
					بسبب امتلاكي حصص كبيرة من الاسهم في الشركة

					بسبب وجود فرص استثمارية توفرها الشركة
					المجموع

ماهي العوامل التي تؤثر على عملية توزيع الارباح ونسبة التوزيع ؟

لا او افق بشدة	لا او افق	متحفظ	او افق	او افق بشدة	البيان
					تؤثر السيولة النقدية على توزيع الارباح طرديا
					تؤثر ديون الشركة عكسيا على توزيع الارباح
					تؤثر عملية البيع الاجل عكسيا على توزيع الارباح
					ثبات معدل ربح الشركة يشجع على توزيع نسب مرتفعة من الارباح
					زيادة نسبة الارباح المتحققة تكون حافز لاستبقائها لمزيد من الاستثمار ومن ثم زيادة الارباح
					في حالة عدم الحاجة الى التوسع تفضل الشركة توزيع الارباح على استبقائها
					المجموع

شاكرين تعاونكم في ملأ هذه الاستبانة خدمة للمسيرة العلمية في البلد
مع فائق الشكر والتقدير